التحول الى محورية الفرد في التصورات الأمنية كاستراتيجية للأمن الانساني

Shifting to the individual's centrality in security perceptions as a humanitarian security strategy

العايب سليم[*1]، نسيمة عموري[2]

[1] جامعة البليدة2 (الجزائر)، laib.salim@yahoo.fr

[2] جامعة الجزائر3 (الجزائر) amouripolitique84@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/03 تاريخ القبول: 2023/06/09 تاريخ النشر: 2023/06/18

ملخص:

تحدد الأمن التقليدي من خلال التفسيرات النظرية التي سادت أثناء الحرب الباردة، و ارتبطت أساسا بقدرة الدولة على التصدي للتحدي الأمني المتعلق بالخطر الخارجي، لكن بعد التحولات الدولية التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة و التي مست عدة مستويات حدث تحول بفعل التراكمات المعرفية و التطورات الحاصلة داخل النظام الدولي سواء من حيث بنيته و التغيرات في المفاهيم، و هنا أصبح المجتمع الدولي أمام صياغة نموذج جديد للأمن بسبب التعقيد الذي شهدته الظاهرة النزاعية، فقد قفزت الخسائر في أرواح المدنيين من 50% نتيجة الوفيات المرتبطة بالحروب في بداية القرن الى أكثر من 90% في حروب التسعينيات من القرن العشرين، و عليه فقد استوجب تحويل الاهتمام من أمن الدولة الى أمن الانسان و عزز ذلك الدراسات الأمنية التي أبرزت مفهوم الأمن الانساني و الذي شكل مقاربة شاملة للأمن تحقق الاستقرار و قائمة على فلسفة ديناميكية حقوق الانسان بربطها بكينونة الفرد و كرامته و حقه في البقاء في عالم آمن و ايكولوجي و صحي.

كلمات مفتاحية: محورية الفرد.، الأمن الانساني.، الاستراتيجية.، الأمن.

Abstract:

Traditional security is determined by theoretical interpretations that prevailed during the Cold War s capacity to address the security challenge related to external danger, But after the international transformations brought about by the post-cold-war world, which touched several levels, cognitive accumulations and developments within the international system, both in terms of its structure and changes in concepts, have transformed. And here the international community is in front of formulating a new model of security because of the complexity of the conflict phenomenon, The loss of

[*] عموري نسيمة

civilian life from 50% as a result of war-related deaths in the early century jumped to more than 90% in the wars of the 1990s. This has been reinforced by security studies, which have highlighted the concept of human security, a comprehensive approach to security that is stable and based on the philosophy of the dynamic of human rights by linking it to the individual's identity, dignity and right to survival in a safe, ecological and healthy world.
Keywords: pivotal to the individual; human security; Strategy; security.

مقدمة

برزت الحاجة لإعادة النظر في مفهوم الأمن من بعده الدولاتي، بعد الثورة المعرفية التي شهدتها الدراسات الأمنية مع نهاية الحرب الباردة، حيث ظهرت مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية كمحاولة لتوسيع مفهوم الأمن التقليدي القائم على الأمن العسكري من خلال محاولة إدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية و اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية و بهذا اتخذ مفهوم الأمن الانساني من الفرد، وحدته الأساسية للتحليل، أين أضحت حقوق الأفراد و الشعوب تستند الى أبعد من أمن الدولة و هذا المعنى يجد انعكاسا متزايدا للتعاون الدولي لمواجهة أي تهديدات على حياة الأفراد، و هنا بدأت منظومة حقوق الانسان تنشئ نظاما قانونيا جديدا تلغي فيه التمييز التقليدي بين النظام الداخلي و النظام الدولي، و ضمن هذا الإطار يعهد للمجتمع الدولي المسؤولية الأولى عن حماية حقوق الأفراد، عندما تكون الدولة غير جديرة بهذه المهمة، و ذلك عندما تنتهك الدول المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي التزمت بها، خاصة في حالات إهدار حقوق الأفراد و هو ما لم يعد ممكنا لأي دولة إخفاؤه عن الرأي العام في ظل ثورة المعلومات التي نعيشها اليوم، و عليه فبروز الأمن الإنساني كمفهوم موسع للأمن، و كمقاربة شاملة نقطة ارتكازها هي الفرد، أثر على الدراسات في حقل العلاقات الدولية، كما شكل بناءا قانونيا و مؤسسيا للدول و المنظمات الدولية و الاقليمية في تحملها المسؤولية نيابة عن الدولة التي تخفق في القيام بواجباتها اتجاه مواطنيها، و يتم اعتماده كأداة من أدوات سياستها الداخلية و الخارجية.

و في هذا المقال سأحاول الاجابة عن الاشكالية التالية:

هل اعتماد المجتمع الدولي، و الدول الأمن الإنساني كمقاربة شاملة لتعزيز حقوق الأفراد، و حمايتهم أثناء النزاعات المسلحة، أو في حالة وجود تهديد خطير على حياتهم، استطاع إيقاف معاناة المدنيين و تدهور الأوضاع الأمنية و الإنسانية، و إحلال الأمن و السلم الدوليين ؟

و تتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هو مفهوم الأمن الإنساني و ماهي ابعاده ؟
- ✓ ماهي العلاقة بين الأمن الإنساني و حقوق الأفراد ؟

- ✓ هل مكن تبني مقاربة الأمن الإنساني كاستراتيجية شاملة للمجتمع الدولي، و الدول التوفيق ما بين أمن الدولة، و أمن الإنسان و تحقيق القيم الإنسانية ؟

و للإجابة عن الإشكالية حددنا فرضية مفادها:

يعد الأمن الإنساني كمقاربة شاملة تستلزم، احترام الدول و المجتمع الدولي معايير محددة و واضحة تعزز حماية الأفراد و تشكل ضمان لحقوقهم الحل التوفيقي لمواجهة التهديدات و التغيرات المتسارعة في القضايا الأمنية التي تهدد الأمن و السلم الدوليين.

و يهدف هذا المقال الى بلوغ جملة أهداف علميّة أبرزها:

- ✓ إبراز عجز النظريات التقليدية في السياسة الدولية عن التفسير و التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.
- ✓ تشريح مفهوم الأمن الانساني و مراحل تطوره في سياقات تاريخية مختلفة.
- ✓ تحديد مرتكزات و أبعاد الأمن الانساني.
- ✓ تقييم مدى خدمة استراتيجية الامن الانساني لجعل حماية الأفراد كأهمية قصوى في التصورات الأمنية للقوى الكبرى.

1. الأمن الإنساني المفهوم و الأبعاد.

سنحاول ضمن هذا المبحث تناول مفهوم الأمن الإنساني، و أبعاده:

أ-مفهوم الأمن الإنساني:

تشير أغلب التقارير و الدراسات الى أن بداية الاهتمام بالأمن الإنساني ترجع الى نشأة الأمم المتحدة، حيث جاء في ديباجة ميثاقها دلالة على إعطاء قدر من الاهتمام كهذه العبارة:" نحن شعوب الأمم المتحدة و قد ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي خلال جيل واحد جلبت، على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف"[1]، و في النصف الثاني من القرن العشرين طالبت بعض الدول تقليص الإنفاق العسكري و تخصيص جزء من الموارد المدخرة للدول النامية للتنمية و بغية تحسين ظروفهم و كامن فرنسا من أول الدول المطالبة بإعادة النظر في سياسة الإنفاق المتزايدة على الأنشطة العسكرية حيث اقترحت عام 1955 تخفيض ربع الموارد الموجهة، لتمويل برامج و عمليات التسلح لإنشاء صندوق دولي يعنى بالتنمية.

و بعد نهاية الحرب الباردة انتقلت الأمم المتحدة في تعاملها، مع النزاعات من سياسة الاحتواء الى سياسة المنع و بمبادرة من أمينها العام أصدرت عام 1992 أجندتها، للسلام و صنع السلام، و حفظ السلام كما أن الأثار المأساوية لهذه الصراعات الدامية دفعت الأمم المتحدة الى البحث عن حلول بديلة، لتجنيب هذه الشعوب حالة الشعور بانعدام الأمن، و ذلك بطرح مقاربة تقوم على ثنائية الأمن و التنمية، هذه المقاربة تجعل من الإنسان هدفا و موضوعا للتنمية، كما أكدت صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا التوجه صوب حق البشر في الوجود الآمن انطلاقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام

[1] – الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

1948، و العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية لعام 1966 و اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، و اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، فالحقوق الانسانية التي جاءت بهذه الصكوك انطوت على العديد من المعاني و العناصر التي تعزز الشعور بالأمن[1].

و كان أول استعمال رسمي لمفهوم "الأمن الإنساني"، عام 1994 في تقرير صادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة، حيث يعتبر هذا التقرير أول تقرير يظهر بشكل مستقل مفهوم "الأمن الإنساني"، غير أن هذا التقرير قدم منظورا فضفاضا لمفهوم الأمن الإنساني[2]، و يقوم على مكونين أساسيين هما: التحرر من الخوف، و التحرر من الفاقة[3].

حرر هذا التقرير الباكستاني "محبوب الحق"، و الهندي "أمارتيا سن" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة سنة 1998، فمحبوب الحق عرف الأمن الإنساني بأنه: " أمن الإنسان بالدرجة الأولى من أمن الأرض و أمن الأفراد في كل مكان فالأمن الإنساني، يركز على الأفراد و المجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أمن الدولة ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق رفاه الأفراد، و الأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية و الغير عسكرية اذ يعد بقاء و رفاه الأفراد عنصر أساسي لتحقيق الأمن العالمي[4].

و في رؤية اتسمت بالتركيز الكبير على ربط أمن الإنسان بما ينبغي أن يتمتع به الناس من حرية، عرفته لجنة أمن الإنسان[5] بأنه: " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان و تحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية، و يعني حماية الناس من التهديدات و الأوضاع الحرجة، و يعني استخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس و تطلعاتهم، و يعني إيجاد النظم السياسية، الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية، العسكرية، و الثقافية التي تمنح الناس معا لبنات البقاء على قيد الحياة و كسب العيش و الكرامة و جوهر الحياة الحيوي، الذي هو مجموعة حقوق و حريات أولية يتمتع بها الناس و يتفاوت بين الأفراد و المجتمعات ما يعتبره الناس، "حيويا" و حاسم الأهمية و هذا هو السبب في أن أي

---

[1] – المذكرة الارشادية المحورية الخامسة للتقارير الوطنية حول التنمية البشرية المعنونة: **إطار أمن الانسان و التقارير الوطنية حول التنمية البشرية –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**–مكتب تقارير التنمية البشرية–ماي 2006– أعد المذكرة الباحثان بمعهد دراسات التنمية سوسيكس: "ريتشارد جولي"، و "ديبايان باسوراي"، ص 3–4.

[2]– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق **بالأمن البشري**–مارس2010– رمز التقرير: A/64/701– ص 6.

[3]– Rapport mondial sur **le développement humain** 1994, publié pour le programme des nations unies pour le développement- PNUD- par ECONOMICA- PARIS- p25.

[4] سمير قلاع الضروس، **مقدمة في دراسات السلام و الأمن في نظرية العلاقات الدولية**. لبنان: دار الروافد الثقافية، الطبعة الاولى، 2017، ص 126.

[5] طرحت فكرة إنشاء لجنة مستقلة لأمن الإنسان لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية عام 2000 تكونت اللجنة من 12 عضو من بينهم الدبلوماسي الجزائري و وكيل عام الأمم المتحدة الأسبق: الأخضر الإبراهيمي و برئاسة مشتركة لكل من "أمارتيا سن" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، و "صاداكو أوغاتا" مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و قد أصدرت اللجنة تقريرها عام 2003 المعنون: "أمن الإنسان الان: حماية الناس و تمكينهم".

مفهوم للأمن الإنساني يجب أن يكون مفهوما ديناميكيا، وهذا هو أيضا السبب في أننا، نحجم عن اقتراح قائمة مقسمة الى بنود تمثل ما يتكون منه أمن الإنسان"[1].

و هنا يجدر الإشارة الى أن الأمن الانساني ينطلق من فكرة أساسية مفادها توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد و هو شرط أساسي للمجتمعات و بدون تحقيق الأمن الإنساني لا يمكن تحقيق الأمن القومي، و بالتالي يمكن القول بأن الأمن الإنساني يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من كوارث طبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية، الاقليمية و الدولية و هذا من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية و لكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد و نوعية الحياة[2].

كذلك تعتبر "كندا"، من أشخاص القانون الدولي الأوائل الذين اهتموا بمفهوم الأمن الإنساني، و هي بذلك لم تختلف عن المقاربات المفاهيمية المتداولة حيث ترى أن: " أمن الإنسان يعني سلامة كل الناس من التهديدات العنيفة، و الغير عنيفة و هو حالة أو وضع ينعم فيه الانسان بالحرية من التهديدات المنتشرة التي تهدد حقوق الإنسان و سلمتهم بل و أرواحهم"[3].

و بناءا على ما سبق من تعريفات فالأمن الإنساني يرتكز بالأساس على صون كرامة الإنسان و تلبية حاجاته المادية و المعنوية، و القاعدة الأساسية التي تقوم عليها مقاربة الأمن الإنساني هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات التنموية الرشيدة، و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و صون حقوق الإنسان و حريته و الحكم الراشد القائم على الفعل الديمقراطي و المساواة الاجتماعية، و سيادة القانون، و في هذا السياق صرح الأمين العام الأسبق "كوفي عنان"، عام 1999: " إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، و حتى تصور السيادة الوطنية من أجل حماية الفرد و الذي يعد بسبب وجود الدولة، و ليست الدولة من أنشأت الفرد و إنه من غير المعقول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها بحجة السيادة، كون الدولة لا تعدو إلا أن تكون جزءا من أجزاء البناء الأمني المتكامل و بالتالي الدولة هي الوسيلة الأساسية لحماية الأفراد"[4]، و هنا طرح "عنان" تعريفا شاملا للأمن الإنساني في التقرير الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة عام 1999، بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني"، حيث أكد التقرير على أنه بالرغم من المزايا التي تقدمها العولمة من انتقال للتكنولوجيا و حرية انتقال السلع و الخدمات، إلا أنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن 21 م و هذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الفقيرة، و عليه فالأمن الانساني لا يعني غياب العنف المسلح، بل يشتمل على حقوق الإنسان و الحكم الراشد، و الحق في الحصول على فرص التعليم و الرعاية الصحية و التأكد من أن لكل فرد الفرصة و القدرة على بلوغ احتياجاته، الخاصة و كل خطوة في هذا الاتجاه فإنها خطوة للتقليل من الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي

---

[1] تقرير لجنة أمن الإنسان المعنون: " أمن الإنسان الان: حماية الناس و تمكينهم".

[2] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**، السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2009، ص 35.

[3] المذكرة الارشادية المحورية الخامسة للتقارير الوطنية حول التنمية البشرية المعنونة: **إطار أمن الانسان و التقارير الوطنية حول التنمية البشرية**، المرجع السابق، ص 4.

[4] جمال منصر، **تحولات في مفهوم الأمن ....من الوطني الى الإنساني"، قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،** مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط"، أفريل 2008، ص 6.

و منع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف و حرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية و صحية هي الأركان الحقيقية لتحقيق الأمن الإنساني و بالتالي تحقيق الأمن القومي.

ب-أبعاد الأمن الإنساني:

الأمن الإنساني يرتكز على:

1-عولمة الأمن ⟵ عالمية التهديدات.

2-عولمة الأمن ⟵ وضع حلول إنسانية، أما أبعاده فهي كالآتي:

توجد العديد من التهديدات الموجهة للأمن الإنساني، و هذه التهديدات متسعة يمكن ضمها في سبع فئات رئيسية أو محاور تشكل أبعاد الأمن الإنساني وهي:

1. الأمن الاقتصادي:

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت القضايا الاقتصادية مهمة أساسية للنظم و محورا لأنشطة أجهزة الاستخبارات العالمية من خلال الصراع على الموارد، و تبأ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقق أمنهم الاقتصادي بسبب، عدم توفر الدخل خاصة و أن ¼ من سكان العالم آمنين اقتصاديا و قد وصل انخفاض الاجور الى 20% في أمريكا اللاتينية و 80% في افريقيا[1] إضافة الى البطالة و عدم الاستقرار في العمل و وصلت نسبتها في افريقيا 20% مما يؤدي الى توترات سياسية، كما أن الفقر أحد المشاكل العالمية ينتج عن ازدياد أزمة عدم العدالة في توزيع عوائد التنمية، ففي الدول النامية يعيش ثلث السكان تحت خط الفقر.

2. الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي أن تكون لدى جميع الناس إمكانية الحصول ماديا، اقتصاديا على الغذاء الأساسي و تشكل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للنظم في العديد من الدول خاصة الدول النامية و قدر وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون الجوع، و هناك 200 مليون من البشر ماتوا جوعا بسبب سوء التغذية و هناك مليارا من الأشخاص يعانون بصفة مزمنة من سوء التغذية، ومن الجدير بالذكر أن أزمة الغذاء تعود الى كيفية تخصيص الدخل القومي فبرامج الغذاء تخصص لها نسبة أقل بكثير مما يخصص لزيادة القوة العسكرية[2].

3. الأمن الصحي:

---

[1]- Phill Harris, **Communication and Global Security in NextMillennium** , in, Perterand Golden and Phill Harris , eds. , Beyond Cultural Imperialism ,(London: Sage Publications,1997), p. 148.

[2] -Caroline Thomas and Peter Wilkin, **Human Security and Class in a Global Economy**, in, Caroline Thomas and PeterWilkin , eds. , Globalization , Human Security and African Experience , (London : Lynne Reiner Publishers , 1999), p. 29.

يقصد به توافر الخدمة الصحية و قدرة الأفراد الحصول على تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي و حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها و في البلدان النامية تقتل الأمراض المعدية و الطفيلية حوالي 17 مليون شخص سنويا،بسبب سوء التغذية و المياه الملوثة و الفقر و نجد أن الرعاية الصحية تتفاوت ما بين الدول ففي البلدان الصناعية يوجد في المتوسط طبيب لكل 400 شخص، أما البلدان النامية يكون هناك طبيب واحد لكل 7000 مواطن، و يبلغ الرقم أدناه في افريقيا جنوب الصحراء فيصل الى طبيب لكل 36.000 شخص[1].

4. الأمن البيئي:

يعتبر الأمن البيئي قضية محورية في إطار الأمن الإنساني، سواء على المستوى العالمي أو الداخلي للدول، فتشير التقارير الى أن حوالي 1و 3 بليون شخص في العالم النامي لا يحصلون على مياه نقية، إضافة الى إزالة الغابات و تعرض الأراضي الزراعية للتملح، كما أن تلوث الهواء هو من أخطر التهديدات البيئية، ففي مدينة "لوس أنجلس"، ينبعث منها 3400طن من ملوثات الهواء سنويا، و في "بانكوك"، الهواء شديد التلوث حيث 40% من رجال المرور يعانون مشاكل التنفس و تتسم التهديدات البيئية بالتراكم فتفاقم مشاكلها يؤدي الى كوارث و يتخذ بعضها شكلا فجائيا كحادثة "تشيرنوبيل"[2].

5. الأمن الشخصي:

يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء و العنف البدني، و الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن الإنساني أهمية و ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان: تهديدات أمن الدولة من أمثلتها التعذيب الجسدي، تهديدات من الدول الأخرى كالحرب، و تهديدات من جهات أخرى كالتوتر العرقي، تهديدات من أفراد و عصابات كالجريمة و العنف في الشوارع، تهديدات موجهة ضد المرأة كالاغتصاب و العنف المنزلي، تهديدات موجهة ضد الأطفال على أساس ضعفهم و تبعيتهم، و تهديدات للنفس كالانتحار و المخدرات[3].

6. الأمن المجتمعي:

يقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة، و المجتمع سواء كانت أسرة، مجتمع محلي، أو منظمة أو جماعة عنصري أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية و مجموعة قيم تطمئنهم و هذه الجماعة توفر المساندة العملية له، و تحدث الصراعات داخل الدولة الواحدة، و من أمثلة ذلك ما حدث في "رواند"، و "بورندي"، و في "يوغوسلافيا السابقة"، و في "الشيشان" حيث استخدم العنف ضدهم، و انعدام الأمن المجتمعي يؤثر سلبا على انتماءات الأفراد و يمثل مصدر لعدم الاستقرار و التوتر، و عدم توفر الأمن المجتمعي يقدم بيئة خصبة للتطرف و اختراقات الأمن القومي[4].

7. الأمن السياسي:

---

[1] تقرير التنمية البشرية 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية1994)، ص 27-28.

[2] تقرير التنمية البشرية 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] نفس المرجع اسابق، ص 30.

[4] نفس المرجع السابق، ص 31.

يتعلق باحترام حقوق الإنسان الأساسية فقضية حقوق الإنسان السياسية ، الاجتماعية و الثقافية أصبحت من القضايا المثارة على المستوى العالمي، و لقد وجهت انتقادات للنظم في الدول النامية لعدم احترامها حقوق الإنسان في ممارساتها و سياساتها، و تتضمن حقوق الإنسان الأساسية عدة قضايا منها[1]:

-الحرية في التعبير دون التعرض للقمع، أو الايذاء من جانب النظام الحاكم.

-المشاركة في الأحداث السياسية و اتخاذ القرارات.

-الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة، و المساواة في الحقوق و الواجبات.

-الحق في حماية الملكية الخاصة و عدم التعسف في حياة الإنسان الخاصة.

-أن تكون إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة من خلال انتخابات حرة و نزيهة.

2. الأمن الإنساني و الانتقال للفرد كفاعل محوري في العلاقات الدولية.

يعتمد الأمن الإنساني بالأساس على حماية الفرد من الحاجة و الخوف، و في هذا السياق يشير "باول هنبكر" على أن الأمن الإنساني يركز على الأفراد و المجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق أمن البشر، كما أن هناك مجموعة من الدراسات منها للمفكرين "ماريليس جالسيوس"، و "ماري كالدر"، يرون أن الأمن الإنساني هي محاولة الإدراك في طبيعة التغيرات في قضايا الأمن فهي تقوم على فكرة أن أمن الفرد و الجماعات و الأمة يكمن في قرارات الآخرين و المتمثلة في المنظمات التي يجب أن تتخذ إجراءات كيفية لحماية الأفراد و المجتمع[2].

كما يتضح أن الأمن الإنساني كمفهوم إجرائي يقوم على الأبعاد السالفة الذكر يقدم قياسا لمدى توفرها في حياة البشر في العديد من الدول، أو داخل الدولة الواحدة و يركز على إشباع الحاجات الأساسية للبشر حيث يوفر حالة من التحرر من الخوف و حاجات البشر لا تكمن في إطار ما تحدده الدولة فقط، بل يترسخ باحترام الدول و الحكومات لحقوق و حريات الإنسان، فحماية الأمن القومي لا تقتصر على حماية استقرار النظام و بقائه و تهديد السيادة القومية، بل الأمن القومي هو حماية المجتمع من كافة الأخطار المحيطة به و التي قد تؤدي الى الإضرار بمصالحه القومية و تهديدها بشكل مباشر، و قد أبرزت تجارب دول الجنوب التي ركزت على الأمن القومي على هذا المنحى أدى الى إفراز ظواهر سلبية نتيجة الإنفاق على التأمين السياسي و العسكري و إهمال التوزيع الأمثل للموارد، و توفير الرفاهية و الحياة لمواطنيها، مما أدى الى تفاقم تلك الأزمات لتضحى أكثر خطورة على الأمن القومي[3].

---

[1] نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، ديسمبر 1998، العدد 158، ص 11-14.

[2] سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] – محمد أحمد علي العدوي،**الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة**، (مصر: قسم العلوم السياسية و الادارة العامة لجامعة أسيوط)، https://www.policemc.gov.bh/.../pdf/356cd793-ee45-4d2f-90db-1...، التاريخ : 22-02-2023، التوقيت: 22:00.

كذلك يشكل الأمن الإنساني الركيزة الأساسية للتنمية البشرية التي تعتبر وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية1990، عملية ضرورية تستهدف زيادة الخيارات المتاحة للأفراد و هي ثلاث خيارات أساسية:

1-الحياة الطويلة الخالية من العلل.

2-اكتساب المعارف التي تمكنهم من تطوير قدراتهم.

3-و أخيرا الحصول على موارد كافية لتحقيق مستوى معيشي لائق و العيش بكرامة[1].

فالاهتمام بتحسين الأحوال الصحية للناس و مستواهم التعليمي و ظروفهم المعيشية و حرياتهم الأساسية من شأنها تعزيز تنميتهم الإنسانية التي يكون لها الأثر الإيجابي على أمن الإنسان.

لذا فالتنمية تعطي فرصا أكبر لتحقيق أمن الإنسان فالعلاقة التكاملية بين التنمية و الأمن كبيرة لتحقيق مفهوم الحوكمة كما أقرتها "كارولين توماس"، حيث ترى أن الفقر هي المشكلة الأساسية أمام تحقيق التنمية، و الفرد لا يمكن أن يعيش بدون أولويات الحياة كالأكل و اشرب و الحفاظ على أمن الطفولة و حق التعليم و الصحة[2]، و في هذا السياق جاءت ضمن طروحات الأمن الإنساني دراسات أكاديمية، و تقارير أممية ربطت بين الأمن و التنمية فقد قدم "نادي روما"، في سبعينيات القرن الماضي تقارير بعنوان: "الإشكاليات العالمية" التي قامت على مجموعة من الأفكار و أهم نقطة ركز عليها النادي هو إشكالية الفقر و خطر التنمية و الأمن و ضرورة تحسين الخيارات المتاحة للأفراد، إضافة الى مقترحات "فيلي بلاند"، التي عرفت فيما بعد بلجنة "براندا"، نظرا لإسهاماتها الكبيرة في مجال التنمية، إضافة الى إسهامات "روبرت ماكنمارا" رئيس البنك الدولي الأسبق إذ أكد التقرير بأن المشاكل التي تواجه البشرية لم تعد مقتصرة بمشاكل الحرب و النزاعات و السلم، إذ يوجد أنماط أخرى من المشاكل أبرزها معضلة الفقر و الجوع و الفجوات المتزايدة بين الفقراء و الأغنياء و الشمال و الجنوب و قد إقترح التقرير أن الحل يكمن في توافر الإرادة للتغلب على تلك الفجوات المتزايدة بين الأفراد و الدول، و هو من شأنه تحقيق الأمن الإنساني و من ثم تحقيق السلم في أنحاء العالم كافة بناءا على أن الفقر و الجوع مشكلة تنموية و الحرب و النزاع هي مشكلة أمنية إذن العلاقة ترابطية بين الفقر و الحرب كما هي مترابطة بين الأمن و التنمية.

و عليه فالأمن الإنساني يشمل احترام كافة حقوق الإنسان و بهذا تتحقق درجة أخرى من أمن الناس، غير أن احترام حقوق الإنسان قد لا يكون كافيا لضمان أمن البشر، فالتغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية تتسبب في حرمان ملايين

---

[1] – وليد عبد جبر، "الأمن الإنساني و التنمية البشرية المستدامة: العراق نموذجا"، **مجلة كلية التربية جامعة العراق**، العدد السادس، ص 185.

[2]– Caroline Thomas, Global Gouvernance, develepement and human security, London, Pluto press, 2000, P16.

الناس من العمل و المأوى و قد تؤدي بأرواح الآلاف من الناس، فاحترام حقوق الإنسان لا سيما منها الاقتصادية و الاجتماعية كتأمين الغذاء الكافي و الرعاية الصحية و ضمان حقوق العمال ليست كافية لتحقيق الأمن الإنساني.[1]

3. الأمن الإنساني ما بين القيم الإنسانية و مصالح القوى الكبرى.

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت متغيرات دولية جديدة أدت الى توسع منظومة حقوق الإنسان لتنشئ نظاما قانونيا جديدا يقتضي التعاون و التنسيق و التعاون بين الدول و المنظمات الدولية، لضمان حقوق الإنسان و حينما تكون الدولة غير جديرة بهذه المهمة و غير قادرة على تحمل المسؤولية، خاصة عند انتهاك الدول للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة و تتحول إهدار حقوق المواطنين بدلا من حمايتهم، و هو مالم يعد ممكنا لدولة اخفاؤه عن الرأي العام في ظل ثورة المعلومات التي نعيشها اليوم[2]، و بهذا أصبحت القيم الخاصة باحترام حقوق الإنسان و حرياته، لا سيما الحق في الحياة ينبغي أن تكون الهدف الأسمى لأي نظام دولي و في هذا السياق يرى "Glasser"، أن القانون الدولي المعاصر لا يستمد من الإرادة التحكمية للدول بل يرجع الى قاعدة لها أصل علمي يستمد من العدالة و الأخلاق فهو مستقل عن إرادة الدول لأنه مؤسس على طبيعة الإنسان و يستهدف حمايته لذا كان تكريس الأمن الإنساني من خلال التدخل الانساني، خاصة بعد إخفاق المجتمع الدولي في حماية ما لا يقل عن 800 ألف من رجال، و أطفال عزل في "رواندا" ما بين أفريل و جويلية 1994، و هنا دعى الأمين العام الأسبق "كوفي عنان"، للتحرك قبل وقوع هذه الجرائم[3].

و يسمح بالتدخل الدولي لأغراض إنسانية في الحالات التالية:[4]

1-منع اقتراف جريمة خطيرة.

2-موضوع المجاعة و الأمراض المعدية.

3-منع الكوارث الاقتصادية و المالية.

4-ايقاف انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، و حول هذه المسألة لا يوجد اتفاق حول كيفية استمرار مدى و حجم الانتهاك الذي يدعو الى التدخل، بالإضافة الى ذلك هناك عدم اتفاق حول طبيعة الحق المنتهك و إذا ما كان هناك تبرير سياسي للعذر المبرر الذي لا يتفق مع الاتفاقات و الإعلانات الدولية، و باختصار توجد خطورة حول عدم مصداقية الإجراءات الدولية في تكريس الأمن الإنساني من خلال التدخل الدولي و إجراءات الدولية للحماية.

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009المعنونة : **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 23.

[2] -سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2000،ص 387.

[3] - خطاب السيد أمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة 7 أفريل 2004.

[4]- Hass, ErnestB, "**Beware the Slipper Slople: Notes toward the definition of Justifiable Intervention**" in "Emerging Norms of Justified Intervention", A Collection of Essays Reed and Karl Kaysen, Cambridge-Massachussettes, 1993, P71-74.

6-فرض نزع السلاح و وضع تقييدات على تجارة السلاح.

7-ضمان ممارسة حق تقرير المصير.

8-الإنذار بكارثة بيئية.

9-إقامة و تعزيز و حماية الديمقراطية.

و عليه فتبرير التدخل لأغراض إنسانية أساسه هو تعرض مواطني دولة ما لانتهاكات من قبل حكوماتهم أو تعرضهم للمجاعة و الهلاك في حرب أهلية و هنا طرحت تساؤلات هل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الأيدي إزاء ما يحدث؟ و في هذا الإطار معظم الدول رفضت فكرة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان و البعض الآخر أيدو فكرة التدخل من جانب الأمم المتحدة لأن هذا سوف يقلل من ضرر تدخل تقوم به دولة من ذاتها[1]، و بعد نهاية الحرب الباردة حصلت تحولات في الاتجاهات السياسية لمجلس الأمن حيث أصبح التدخل الإنساني أمرا لا يمكن التغاضي عنه، بسبب التغير في توجهات الرأي العام العالمي و زيادة المطالب الإنسانية، و يعتقد أن القرار مجلس الأمن 668 لعام 1991 حول الأكراد في العراق يعد حالة رئيسية في اتجاهات التدخل لأن مجلس الأمن ربط بين الدخل الإنساني و حماية السلام و الأمن الدوليين و قد ألزم مجلس الأمن الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الانسانية الدولية بتقديم المساعدات الى جميع من يحتاجون للمساعدة في كافة أنحاء العراق[2].

و يعتبر القرار 688 قد فتح آفاق جديدة لمجلس الأمن ليتخذ خطوات ضد الدول التي تسيء معاملة مواطنيها.

و اعتبر التدخل أمرا ضروريا في "ليبيريا"، لحماية حقوق الإنسان و وقف إطلاق النار في الحرب الأهلية عام 1990 لذا لجأت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا لاعتماد سند قانوني من خلال موافقة الأمم المتحدة و مجلس الأمن بنشر قوات حفظ السلام لوقف إطلاق النار و تأسيس حكومة مؤقت للإعداد للانتخابات، أما بالنسبة للصومال فعدم وجود حكومة تفرض سيطرتها على كافة أرجاء البلاد دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ زمام المبادرة، و كانت النتيجة صدور قرار مجلس الأمن 894 الذي تمت الموافقة عليه بالأجماع في3ديسمبر 1992.

و تبرر الدول الفاعلة في النظام العالمي التدخل لأغراض إنسانية، بأن النزاعات الداخلية تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية و تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، لذلك ينبغي التحرك دوليا لاحتوائها حتى و إن استدعى الأمر دون تفويض من مجلس الأمن، إذا ما تبين أن الحصول على قرار التدخل سيصطدم بحق النقض[3].

أما مواقف هذه الدول فتبين مدى الجدل حول مبررات التدخل و درجة التعقيد التي تحوط بها فالجانب السياسي يفوق الاعتبارات الإنسانية بشكل كبير و مهما كانت الشعارات المرفوعة يظل التدخل رهنا بإرادة الدول الكبرى و حساباتها، فقد

---

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 395.

[2] كرين وود، كريستفور، " **هل هناك حق التدخل لأغراض إنسانية**"، ملخص بحث منشور في السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 115، جانفي 1994، 336.

[3] عماد جاد، **التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية و الأبعاد السياسية**. مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2000، ص 28.

حدث التدخل في تيمور الشرقية و لم يحدث في روندا، و في ليبيا تم تبرير التدخل الإنساني بحجة انتهاك اتفاقية جنيف لكن المثير للقلق أن التدخل أنتهى بانتهاك للاتفاقية نفسها، و بشكل خاص اتفاقية جنيف الثالثة و خاصة الفقرة الثالثة عشرة منها فيما يتعلق بمعاملة السجناء و كذلك اتفاقية جنيف الرابعة و خاصة الفقرة السابعة و العشرون حول إساءة معاملة السجناء.[1]

كما أن البيانات الصادرة عن كبير المحققين في محكمة الجنايات الدولية "أوكامبو"، حول القذافي و عائلته في شهر مارس قبل ثلاث أشهر من تبني القرار 1973، و إصدار بيانات فيها الكثير من العدوانية، فقد زعم أوكامبو أن نظام القذافي وزع حبوب "الفياغرا"، على قوات جيشه لاغتصاب النساء على نطاق واسع، و بعد ثلاث أشهر من التحقيق المضني توصلت المحققة الدولية "دوناتيلا روفيرا"، الخبيرة ذات الباع الطويل في "منظمة العفو الدولية"، الى أنه لا صحة بتاتا لهذه المزاعم، و لم يفتح "أوكامبو" أي تحقيق بشأن قصف الناتو للمدنيين الليبيين، تماما كما تجاهل ذلك في أفغانستان، و العراق[2].

خاتمة:

من خلال ما تقدم نستنتج أن الأمن الإنساني أخذ مكانا في جدول أعمال الدول و المنظمات الدولية نتيجة لتزايد الاهتمام بقضايا الأمن الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث أخذت مسألة حقوق الإنسان و حرياتهم حيزا واسعا سواء في الجانب الأكاديمي، و حتى السياسي.

فالأمن الإنساني مفهوم موسع نسبيا فهو يعني بالأساس توفير حالة من التحرر للبشر من الخوف و الحاجة و لكن ليس في إطار ما تحدده و تقدمه الدولة فقط، و إنما بالرجوع الى البشر أنفسهم و بترسيخ احترام الدول و الحكومات لحقوق الإنسان و حريات الأفراد، بما يعني أنه لا يمكن الربط بين أمن الدولة و أمن البشر فهناك حالات كثيرة شكلت فيها الدولة مصدرا للتهديد، و في نفس الوقت هناك تحفظ حول المفهوم المعولم للأمن الإنساني في ظل وضع مؤشرات دولية له مما يجعل الدول النامية عاجزة عن وضع المؤشرات الخاصة بها فترقية حقوق الإنسان، و احترام الحريات و نشر الديمقراطية و محاربة التخلف هو بحد ذاته تحدي لهذه الدول النامية ذات الخصوصية، و منظومة رمزية تضم كل من الدين، اللغة و العادات و التقاليد لذا فكثرة المطالبة بحيز واسع للحريات قد يؤدي الى انهيار قيم أساسية داخل هذه المجتمعات مما يهدد تماسكها و أمنها المجتمعي، فالاعتقاد أن هناك قيما لابد لها أن تسود على كل المجتمعات هي أفكار نابعة من منظور قاصر، فمعالجة حقوق الإنسان و تكريس الأمن الإنساني لابد له أن يضمن سيادة الدول و استقرارها، فالدافع الإنساني ليس المبرر

[1]– فيجي براشاد، **الربيع العربي: الشتاء الليبي**. تر: منذر محمود محمد، عبد الفتاح عموره، سورية: دار الفرقد للنشر و التوزيع، ط1، 2014،ص 359.

[2] –نفس المرجع السابق،ص 333–336.

للسماح بالتدخل الدولي حيث تلعب الدوافع الأقوى و هي المصلحة و المنافسة في التدخل باسم حقوق الإنسان و هذا ما يظهر في العديد من التدخلات في العراق، الصومال، كوسوفو، أفغانستان، و ليبيا مؤخرا، خاصة و أن تعامل مجلس الأمن مع بعض القضايا يكون بقد من الازدواجية و يساهم بشكل كبير في إضعاف دوره في ميدان حقوق الإنسان كما أن استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لا يتطلب حلها استخدام القوة يؤدي الى تحول قيم الأمن الإنساني الى ذرائع لانتهاك سيادة الدول.

قائمة المراجع:

1. فيجي براشاد، **الربيع العربي: الشتاء الليبي**. تر: منذر محمود محمد، عبد الفتاح عموره، سورية: دار الفرقد للنشر و التوزيع، ط1، 2014.
2. كرين وود، كريستفور، **هل هناك حق التدخل لأغراض إنسانية؟**، ملخص بحث منشور في السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 115، جانفي 1994.
3. عماد جاد، **التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية و الأبعاد السياسية**. مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2000.
4. حمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة، (مصر: قسم العلوم السياسية و الادارة العامة لجامعة أسيوط)، https://www.policemc.gov.bh/.../pdf/356cd793-ee45-4d2f-90db-1... التاريخ:22-02-2023، التوقيت : 22:00.
5. وليد عبد جبر، الأمن الإنساني و التنمية البشرية المستدامة: العراق نموذجا، **مجلة كلية التربية جامعة العراق**، العدد السادس.
6. نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ديسمبر1998، العدد 158.
7. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009المعنونة : **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية.
8. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2000.
9. خطاب السيد أمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة 7 أفريل 2004.

10. تقرير التنمية البشرية 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية1994).

11. جمال منصر، **تحولات في مفهوم الأمن ....من الوطني الى الإنساني**، قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط**، أفريل 2008.

12. سمير قلاع الضروس، **مقدمة في دراسات السلام و الأمن في نظرية العلاقات الدولية**. لبنان: دار الروافد الثقافية، الطبعة الاولى، 2017، ص 126.

13. تقرير لجنة أمن الإنسان المعنون: **أمن الإنسان الان: حماية الناس و تمكينهم**.

14. خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2009، ص 35.

15. الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

16. المذكرة الارشادية المحورية الخامسة للتقارير الوطنية حول التنمية البشرية المعنونة: **إطار أمن الانسان و التقارير الوطنية حول التنمية البشرية** –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–مكتب تقارير التنمية البشرية–ماي 2006– أعد المذكرة الباحثان بمعهد دراسات التنمية سوسيكس: "ريتشارد جولي"، و "ديبايان باسوراي".

17. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالأمن البشري–مارس2010– رمز التقرير: A/64/701– .

18. Caroline Thomas and Peter Wilkin, Human Security and Class in a Global Economy, in, Caroline Thomas and PeterWilkin , eds. , Globalization , **Human Security and African Experience** , (London : Lynne Reiner Publishers , 1999).

19. Caroline Thomas, **Global Gouvernance**, **develepement and human security**, London, Pluto press, 2000.

20. Hass, ErnestB, "Beware the Slipper Slople: Notes toward the definition of Justifiable Intervention" in "Emerging Norms of Justified Intervention", A Collection of Essays Reed and Karl Kaysen, Cambridge-Massachussettes.

21. Phill Harris, **Communication and Global Security in NextMillennium** , in, Perterand Golden and Phill Harris , eds. , Beyond Cultural Imperialism ,(London: Sage Publications,1997).

22. Rapport mondial sur le développement humain 1994, publié pour le programme des nations unies pour le développement- PNUD- par ECONOMICA- PARIS- .